معهد الدوحة الدولي للدراسات الأسرية والتنمية
DOHA INTERNATIONAL INSTITUTE for Family Studies and Development
Member of Qatar Foundation

المجلس العربي للطفولة والتنمية
Arab Council for Childhood and Development

العنف الأسري في الإعلام العربي بين الوعي المهني والرهانات التسويقية .. رؤية نقدية

د. عبد الله بن ناصر الحمود

أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الإمام بالرياض

ونائب رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإعلام والاتصال

المملكة العربية السعودية

أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة
www.gulfkids.com
موقع ومنتدى دراسات وبحوث المعوقين

ورقة عمل مقدمة إلى

مؤتمر

الأسرة والإعلام العربي: نحو أدوار جديدة للإعلام الأسري

2 ــ 3 مايو 2010

الدوحة ــ دولة قطر

العنف الأسري في الإعلام العربي
بين الوعي المهني والرهانات التسويقية
رؤية نقدية

ورقة بحث مقدمة

للمؤتمر العربي"الإعلام العربي والأسرة"

معهد الدوحة الدولي لدراسات الأسرة والتنمية

بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم القطرية، والمجلس العربي للطفولة والتنمية

الدوحة: 2 – 3 مايو 2010

إعداد

د. عبد الله بن ناصر الحمود

أستاذ الإعلام المشارك بجامعة الإمام بالرياض

نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإعلام والاتصال

alhumoodmail@yahoo.com

ملخص

في إطار المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، تقتضي الممارسة الإعلامية الاحترافية العمل وفق عدد من المعطيات المهنية. ويأتي ذلك للتأكيد على أهمية أن تسعى الوسائل لتحقيق أهدافها المجتمعية، ولأداء وظائفها الاتصالية باعتبارها شريكا اجتماعيا مهما في تحقيق المصالح العامة للمجتمع، وخدمة الجمهور. ولكن، على الرغم من الإيمان العميق بأهمية تلك المحددات الاحترافية للوسائل، إلا أن الواقع الراهن في عدد من التجارب الإعلامية العربية يقود للشعور بأن ثمة دوافع أخرى غالبا ما تكون وراء مضمون وشكل التناول الإعلامي للقضايا والموضوعات الاجتماعية. وفي معرض تناول وسائل الإعلام العربية لقضايا وموضوعات الأسرة، التي تعدها المجتمعات العربية أحد أهم التشكيلات المجتمعية، تبرز مشكلات العنف الأسري والإساءة للأبناء وبخاصة الأطفال، وإهمالهم، باعتبارها قضايا وموضوعات ملائمة للتناول الإعلامي. غير أن الملاحظة المتخصصة تقود للتساؤل عن ما إذا كان ذلك التناول، يتم وفق معطيات المهنية الإعلامية الموجهة لتحقيق مبادئ وغايات المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، أم أن ثمة رهانات أخرى تدفع وسائل الإعلام لتناول تلك القضايا والموضوعات؟ هذا هو السؤال الرئيس الذي تسعى هذه الورقة للإجابة عنه.

وقد كشفت الورقة عن عدد من النتائج المهمة في هذا الإطار، من أبرزها أن بعض وسائل الإعلام "تقتات" من أوجاع الآخرين، بشكل عام، حين تستثير عواطف ومشاعر الجماهير بالطرح العاطفي لقضايا العنف الأسري، دون أن تسعى لمعالجة تلك المشكلات. ذلك أن الدافع الأكثر وضوحا من جراء هذا التناول العاطفي هو رفع مستوى التعرض الجماهيري للوسيلة الإعلامية، وبالتالي تزداد فرصة الوسيلة في تحقيق الأرباح سواء عبر المواد الإعلانية أو غيرها من الموارد. كما دلت الورقة على أن اعتبارات أخرى غير مهنية ساهمت في أشكال ومضامين التناول الإعلامي لقضايا العنف الأسري في مقدمتها تزايد اهتمام هيئات حقوق الإنسان في الوطن العربي، واتساع نشاطها مقارنة بعقود مضت، إضافة لهامش الحريات الذي حظيت به معظم وسائل الإعلام العربية في العقد الأخير. وكشفت الورقة عن أن المعالجة الإعلامية المهنية لقضايا العنف الأسري في الوطن العربي، تبدو محدودة للغاية، وتحتاج جهدا منظما من الهيئات المعنية لوضع الخطط الإستراتيجية بالتعاون مع مؤسسات الإعلام العربية لتتمكن تلك الوسائل من القيام بوظيفتها المجتمعية بشكل أفضل.

SUMMARY

Under the Media Social Responsibility framework, communication practice demands a set of professional requirements. This emphasizes the importance that the media should make every effort to achieve its societal objectives and perform its communication tasks as an important social partner in realization of the audience interest. Yet, despite of the profound belief of the importance of the stated media professional determinants, the existing state of a number of Arab media practices, lead to the questionable motives that are mostly hidden behind the form and content of the media handling the social issues. In connection with the Arab media handling the family matters, that the Arab communities consider as one of the most important social formations, the family violence and offense against the children rises. However, the observation raises the question whether the said media handling, takes place in accordance with the media professional trends, or that certain other stakes might provoke the media to deal with the said matters? This is the main question to which the present paper is trying to find an answer.

The paper revealed a set of important findings. Certain media are, generally, capitalizing on the suffering of others, by agitating the public sentiments through emotional raising of the family violence matters, without trial to find a solution to such problems. This is mainly because the obvious motive of such emotional treatment is to gain public attraction to the media, and consequently increases its opportunity to achieve greater profits either through the advertising material or other resources. On the other hand, the paper proved that other non professional considerations contributed to the media content dealing with the family violence. This includes the increasing interest of the human rights organizations within the Arab World, extending their activities, compared to the previous decades. In addition, the freedom that most of the Arab media have been enjoying since the last decade. Furthermore, the paper revealed that the professional media tackling the family violence in the Arab World, is apparently limited and requires well-organized efforts of the concerned organizations to set the strategic plans in cooperation with the Arab media institutions to enable the said media to play their social role in a better way.

مقدمة

يمكن القول إن فاعلية وسائل الإعلام في معالجة الظواهر الاجتماعية بشكل عام، وقضايا العنف الأسري، بشكل خاص، تعد من الأمور الأكثر تعقيدا في دراسات الاتصال الإنساني، فعندما أطلق كل من Hiebert, Ungurait, و Bohn في عام 1988 نموذجهما لقياس "فعالية وسائل الإعلام"[1] Model of Media Effectiveness كانا –كما يبدو– يستندان إلى ما استقر عليه أساتذة الإعلام والاتصال في تلك الحقبة من الزمن، من أن العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور تعد علاقة مركبة من عدد من المتغيرات التي يصعب أحيانا التحكم فيها أو ضبطها، وذلك على الرغم من استمرار الخلاف بين الباحثين حول ماهية تلك المتغيرات وحجم تأثيرها على عملية الاتصال. غير أن هذين الباحثين –أيضا– كانا يستشرفان المرحلة المهمة جدا التي كانت وسائل الإعلام تدلف إليها، وبخاصة في مجال البث الفضائي التلفزيوني الذي انطلق يعبر الحدود الجغرافية والسياسية للدول بتسارع واضح منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي. وقد كانت تلك التحولات في صناعة البث التلفزيوني مدعاة لاستجلاء الموقف بشأن إيجاد نماذج قادرة على فحص العملية الإعلامية وقياسها، ذلك أن العقد الذي تلا ظهور هذا النموذج كان مزدحما بالمنافسات المهنية على استقطاب جمهور المشاهدين حول العالم من قبل محطات تلفزيون رسمية وأخرى تجارية أو إيديولوجية. ومن هنا، دخلت القضايا والموضوعات الاجتماعية في وسائل الإعلام معتركا جديدا، حيث تجاوزت الحدود الجغرافية والسياسية للأوطان، مما أدى إلى تعقيدات جديدة في فهم علاقة وسائل الإعلام بالمجتمع الإنساني، وبخاصة إذا تعلق الأمر بقضايا وموضوعات أسرية، هي في حقيقة الأمر غاية في الخصوصية المجتمعية كقضايا العنف الأسري واضطهاد المرأة أو الأطفال. وفي اتساق مع الطبيعة المركبة لبيئتي البث والاستقبال للمواد التلفزيونية، قدّم الباحثان نموذجهما في ثمانية عناصر رئيسة تتمثل في خمسة متغيرات تؤدي إلى وجود ثلاثة أنواع من الآثار. والمتغيرات الخمسة هي[2]: متغير البيئة Environment Variable ، ويشمل كافة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي توجد وقت التعرض للرسالة الإعلامية. متغيرات المحتوى Content Variable، وتشمل كافة المضامين –بموضوعاتها واتجاهاتها– التي تتضمنها الرسالة الإعلامية، وهنا تدخل مضامين العنف الأسري بكامل مدلولاتها الثقافية والاجتماعية، سواء كانت في إطار التغطيات لأحداث العنف الأسري أو المعالجات الإعلامية المحترفة. متغيرات الوسيلة Medium Variable، حيث تشير متغيرات الوسيلة إلى مجموعة الرموز المرتبطة بوسيلة معينة دون أخرى. متغيرات الجمهور Audience Variable، وتتضمن الخصائص الشخصية للجمهور، بما في ذلك سماتهم الخاصة وتجاربهم وخبراتهم. متغيرات

1 - Hiebert, R. E. Ungurait, D. F. & Bohn, T. W. , Mass Media An Introduction to Modern Communication, N. Y.. Longman, 1988

2 - حسن عماد مكاوي، و ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998م. ص ص4-5-406

التفاعل Interaction Variable، وتعتمد متغيرات التفاعل على حضور أشخاص متعددين في الموقف الاتصالي.

ويبدو أن متغير التفاعل هذا، هو المحرك الحقيقي لمجمل الآراء حول مدى فاعلية وسائل الإعلام، والآثار المترتبة على سعيها لمعالجة قضايا وموضوعات العنف الأسري. وتؤدي هذه المتغيرات إلى إحداث ثلاثة أنواع من الاستجابات أو الآثار، وهي: الاستثارة Arousal والآثار قصيرة الأمد Short-Term Effects، والآثار طويلة الأمد Long-Term Impact، وفي ضوء إدراك الصعوبات المنهجية في قياس الآثار بعيدة الأمد، فإن ثمة اتفاقا بين الباحثين، بأن التعرض لبعض المضامين وتكرارها في بعض البيئات لبعض أعضاء الجمهور يؤدي إلى بعض التغير طويل الأمد في الاتجاهات والسلوك. وهذه القناعة العلمية، تدعم بشكل منهجي قوي، الآراء التي تميل إلى القول بأنه بإمكان وسائل الإعلام أن تحقق نتائج إيجابية في مجال معالجة قضايا وموضوعات العنف الأسري. إن التصور الدقيق لمدى تعقيد العلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور يمنحنا فهما أفضل لمدى فعالية وسائل الإعلام في معالجة الظواهر والمشكلات المجتمعية التي يواجهها جمهور وسائل الإعلام. لكن المستقر علميا وعمليا —كما يبدو– أن الجمهور غالبا ما يكون أقوى من وسائل الإعلام والاتصال في السيطرة على الموقف الاتصالي. ففي الحين الذي يقوم فيه جمهور وسائل الإعلام والاتصال بتوجيه كثير من الممارسات الإعلامية وهو في حالته الطبيعية، تستنفر وسيلة الإعلام والاتصال كل إمكاناتها وطاقاتها وتستعين بكل من يمكن الاستعانة به ليتحقق لها شيء ما من أهدافها وغاياتها من العملية الإعلامية. ومن هنا، تبرز إشكالية جديدة في علاقة وسائل الإعلام بالمجتمع، حيث تتداخل عناصر ومثيرات أخرى (غير مهنية)، لتدفع بالوسائل نحو سلوك إعلامي معين. ففي حالات كثيرة تنأى وسائل الإعلام عن مهنيتها والتزامها الأخلاقي ومسؤوليتها الاجتماعية، لتراهن على تحقيق مزيد من الجماهيرية، وجني مزيد من الأرباح المادية، من خلال الانحراف بالمضامين والأشكال البرامجية لهذه الغاية، عبر توظيف مداخل ترفيهية أو فنية تتسم بالمبالغة حينا، وبإثارة عواطف الجمهور أحيانا أخرى، على حساب العرض الموضوعي للقضية الاجتماعية الذي قد لا يحقق للوسيلة ذات العوائد والمكاسب التي تتطلع إليها. والخطورة في هذا السلوك الإعلامي، أن وسائل الإعلام تقصر دون تحقيق مسؤوليتها المجتمعية، وتتحول إلى مشروع تجاري مشبوه من الناحية الأخلاقية على أقل تقدير.

من هنا، تسعى هذه الورقة لمناقشة ما إذا كان تناول وسائل الإعلام العربية لقضايا وموضوعات العنف الأسري يتم وفق معطيات المهنية الإعلامية الموجهة لتحقيق مبادئ وغايات المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، أم أن ثمة رهانات أخرى تدفع وسائل الإعلام لتناول تلك القضايا والموضوعات؟

أولا: إشكالية التناول الإعلامي لقضايا العنف الأسري

تشير دراسات كثيرة إلى أهمية دعم وتطوير قنوات الإعلام والاتصال بأنماطه ووسائله المختلفة وتفعيل تلك القنوات للقيام بمعالجة المشكلات المجتمعية والتصدي لها، خاصة تلك القضايا والموضوعات التي لها مساس

مباشر بحياة الناس[3]. "إن حياتنا المعاصرة تشهد تداخل الإعلام فيها بصورة شمولية، حتى يكاد الإعلام أن يحتويها ويتشعب في شتى مفاصلها"[4]. وتشهد الساحات الإعلامية والاجتماعية والأمنية والقضائية في الوطن العربي جدلا واسعا حيال مشروعية وجدوى تناول وسائل الإعلام لقضايا وموضوعات العنف الأسري، وما إذا كان التناول مفيدا أم ضاراً[5]. ويمكن استقراء خلاصة آراء مؤيدي تدخل وسائل الإعلام لمعالجة قضايا العنف الأسري، في أن وسائل الإعلام تعد مرآة للمجتمع، ومن ثم يجب أن تعكس كل ما يدور في المجتمع بصرف النظر عن المواقف المتباينة للأفراد. كما أن العنف بكل صوره يعد ظواهر اجتماعية يلزم التنبيه إليها؛ ليعلم الأفراد حقيقة المجتمع الذي يعيشون فيه وأنه ليس مجتمعا مثاليا. ويساعد تناول وسائل الإعلام لقضايا العنف الأسري في الوقاية منه، فعندما تتم توعية أفراد الأسر بوسائل وأساليب وأنماط وعواقب العنف الأسري، فإن ذلك يدفع أفراد الأسر لاتخاذ سبل الحيطة والحذر والابتعاد عن المواقف التي تؤدي بهم إلى ذلك. كما أن تسليط الضوء الإعلامي على قضايا العنف الأسري يخلق وعيا جماهيريا ينجم عنه في نهاية المطاف بروز رأي عام يضغط باتجاه إجراء إصلاح لنظام العدالة الاجتماعية. كما أن النشر الإعلامي لتلك القضايا والموضوعات، يساعد الأطفال وجميع أفراد الأسرة في التعرف على الخير والشر والتمييز بينهما، إضافة إلى أن تناول وسائل الإعلام لقضايا العنف الأسري، ومتابعة تفاصيلها جنائيا وقضائيا يجعل الناس تطمئن إلى نظام العدالة الجنائية وأنه يقوم بدوره كما ينبغي.

أما الآراء الناقدة لتناول وسائل الإعلام لقضايا العنف الأسري، فترى أن هذا التناول قد يأتي بشكل سطحي وغير مدروس، ويؤدي إلى نتائج عكسية، كما يمكن أن يزعزع ثقة الأفراد بالمثل والقيم والتقاليد الفاضلة التي يحيون بها ومن أجلها، الأمر الذي يحدث بلبلة اجتماعية وربما شعور الأفراد بالاغتراب الاجتماعي والذي يعد أحد دوافع الانتحار. كما أن وسائل الإعلام، من وجهة نظر معارضي تناول تلك القضايا، قد تصدر أحكاما مسبقة على المتهمين في تلك القضايا، من خلال اتخاذ موقف من العنف وأطرافه وربما موقف من القضاء، ومن ثم توجيه الرأي العام بما يؤثر على سير المحاكمة والنأي بها عن العدالة المطلوبة. كما أنه يتم في الغالب نشر أخبار العنف الأسري بصورة مغايرة للواقع بدافع التشويق، أو رفع مستوى الجماهيرية للوسيلة، وتحقيق الأرباح المالية، ومن ثم تنحرف وسيلة الإعلام عن مهمتها الرئيسية في خلق الوعي الجماهيري لتصبح وسيلة تجارية بحتة وهو خطأ ترتكبه كثير من وسائل الإعلام.

---

[3] - صنف كل من *كانترل والبورت* وسائل الاتصال المباشر ثم الالكتروني المرئي والمسموع في مقدمة الوسائل المعاصرة القادرة على جذب الانتباه، في حين تأخرت الوسائل التقليدية المعتمدة على المادة المطبوعة.

– انظر الترجمة في: حسن شحاته سعفان، التلفزيون والمجتمع، القاهرة، دار التأليف، 1961–1962م، ص. 5–6.

[4] – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي، تونس، المنظمة، 1992، ص. 116.

5 - http://www.asbar.com/AR/Contents.aspx?AID=378 بتصرف

ثانيا: الأطر الداعمة لتناول وسائل الإعلام لقضايا وموضوعات العنف الأسري

على الرغم مما يذهب إليه كل من مؤيدي ومعارضي تناول وسائل الإعلام لقضـــايا وموضـــوعات العنـــف الأسري، فإنه من المستقر أن عددا من التغيرات التي تشهدها بيئة الإعلام والاتصال، قد ساهمت في إحـــداث تحولات نوعية في طبيعة ومدى اهتمام وسائل الإعلام العربية بتلك الظواهر الاجتماعية المهمة. ويمكن، في هذا الإطار، الحديث عن ثلاثة أطر مهمة، هي: مواثيق الشرف الإعلامي، وتطور المنظمات الحقوقية وتعاظم دورها في العقدين الأخيرين، إضافة إلى اتساع هامش الحريات الذي شهدته وسائل الإعلام في الوطن العربي، وبشكل خاص التجارية منها، إضافة إلى ظهور وتطور المواقع الاجتماعية على شبكة الإنترنت. وفيما يلي، بيان موجز لأهمية تلك الأطر في علاقة وسائل الإعلام بقضايا العنف الأسري وتناولها لتلك القضايا.

1- مواثيق الشرف الإعلامية

نظرا لصعوبة الموقف الإعلامي في معرض تناوله لقضايا العنف الأسري في الوطن العربي خاصة، فإن لمواثيق الشرف الإعلامية دورا مهما في تأطير ذلك التناول، والأخذ به إلى منحى أكثر أمانا، حيث ترتبط أخلاقيات الممارسة الإعلامية عادة بالتقاليد والأعراف أكثر من ارتباطها بالقوانين. لذا اهتمت العديد من بلدان العالم بإصدار مواثيق شرف إعلامية تشتمل على المعايير الأخلاقية التي يجب أن تسير على نهجها وسائل الإعلام[6]. ويرجع ظهور مواثيق الشرف على الصعيد الدولي إلى عام 1913، حيث بذلت محاولات عديدة لوضع قواعد سلوك مهني للإعلاميين. وكان أول هذه المواثيق يسمى "قواعد الأخلاق الصحفية" وصدر في واشنطن عام 1926. كما أنشئ فى ذلك العام الاتحاد الدولي للصحفيين واتخذ عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم ذاتي بواسطة المهنيين من رجال الصحافة من بينها، إنشاء محكمة دولية للشرف عام 1931م، وتطبيق ميثاق الشرف المهني عام 1939. وصدر أول ميثاق شرف عربي في أبريل 1953 أثناء انعقاد المؤتمر الأول للصحافة العربية بالقاهرة، وذلك بدار نقابة الصحفيين. وقد أقر المؤتمر "ميثاق الصحافة العربية" وتضمن ست مواد تناولت حرية الصحافة والحفاظ على شرف المهنة وحصانة الصحفيين. كما تم إعلان "ميثاق الشرف الإعلامي العربي" تنفيذاً لميثاق التضامن العربي الذي صدر عن مؤتمر القمة بالدار البيضاء بالمغرب في 15 سبتمبر عام 1965. واستهدف "ميثاق الشرف الإعلامي العربي" إيجاد سياسة إعلامية بناءه على الصعيدين "القومي والإنساني" وتضمن الميثاق (15) مادة تناولت مختلف جوانب الممارسة الإعلامية وأخلاقيات العمل الإعلامي العربي أهمها المادتان السابعة والثامنة، حيث أكدتا على تمسك الإعلاميين العرب بالصدق والأمانة والموضوعية في تأدية رسائلهم والامتناع عن الوسائل غير المشروعة في الحصول على الأخبار والصور والرسائل، والمحافظة على سرية مصادر الأخبار. كما صدر عن "اتحاد الإذاعات العربية" الميثاق الإذاعي العربي، وأقرته الجمعية العمومية للاتحاد في الأردن أوائل مارس 1970. وأهم ما جاء في الميثاق، تأكيده على تجنب ما من شأنه أن

[6] حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، دراسة مقارنة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،

يمس الآداب العامة أو يشيع الانحلال الخلقي، ومنع الألفاظ السوقية والمبتذلة لأن البرامج تدخل كل بيت ويشاهدها الأطفال. كما دعا الميثاق إلى الحفاظ على كيان الأسرة واحترام قيمها. كما أكد على أن تعرض الجريمة على أنها أمر غير مشروع وأن لا يسمح بتناول الجرائم الجنسية ولا تذاع بطريقة تؤدى إلى محاكاتها. ويؤكد البند الخامس من "الميثاق الإذاعي العربي" على ضرورة نشر الأخبار والمعلومات المطابقة للحقيقة وتوخي الدقة في اختيار المصادر وعدم التحيز وتجنب إذاعة التفصيلات المثيرة وتقديم برامج تحليل الأخبار بوضوح تام تمييزاً لها عن الأخبار المباشرة. كما صدر "ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي" عن منظمة المؤتمر الإسلامي تأكيداً لمعطيات مؤتمر القمة الإسلامية، وذلك ليحدد مسئولية الإعلام إزاء الإنسان المسلم. وأكد الميثاق على الالتزام بأخلاقيات الإسلام في كل أعمال الإعلاميين، ومن ذلك ترسيخ إيمان المسلم بدينه ومقدساته وقيم الإسلام وأخلاقياته، والدعوة إلى بث الأمل والانفتاح على الحياة والبعد عما يشيع روح اليأس والهزيمة[7].

2- التطور النسبي للمنظمات الحقوقية في الوطن العربي

شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات نسبية مهمة في تشكيل وتفعيل الأدوار المجتمعية للمنظمات والهيئات الحقوقية في الوطن العربي. واتسع نطاق عمل هذه المنظمات مقارنة بسنوات ما قبل الحادي عشر من سبتمبر. ويشير ذلك إلى أن ثمة تداخلات مهمة حدثت على الصعيد الحقوقي تكاملت فيها جهود المنظمات الدولية مع مثيلاتها في الوطن العربي، مما زاد من مشروعية عمل هذه المنظمات، ومراعاتها من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة في الوطن العربي بشكل غير مسبوق. وقد أدت هذه التطورات المهمة في الواقع الثقافي والاجتماعي العربي إلى أن تزايدت ردود فعل الكيانات المجتمعية المتعددة ومناداتها بحقوق لها لم تكن مثار جدل فيما سبق، في عدد من التجارب العربية. ومن هنا، يمكن تفسير توجه عدد من وسائل الإعلام العربية لـــ "تغطية" عدد من حالات العنف الأسري في الوطن العربي، وصناعة قصص إعلامية برامجية ودرامية من وحي تلك الحالات. وحيث تزامن مع هذا الاهتمام الحقوقي المتنامي تراجع في التشريعات المنظمة للعمل العربي، ودخول الممارسات الإعلامية مرحلة أشبه بالفوضى أو التيه الإعلامي، فقد وجدت وسائل الإعلام في قضايا وموضوعات العنف الأسري مواد جذابة للتناول تصلح لرفع سقف التعرض الجماهيري لها، إن هي قدمت تلك الحالات بطريقتها الخاصة التي قد لا تلتزم بالضرورة بحدود الصالح المجتمعي، ولا تراعي محددات المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، وإنما تزيد من المعالجة الفنية لها لترفع سقف العوائد الربحية الخاصة بالقناة، وهو الأمر الذي يبدو أنه تحقق للعديد من التجارب الإعلامية العربية سواء على مستوى القنوات والوسائل أو على مستوى نوعية محددة من البرامج والأعمال الدرامية.

---

7 - http://www.egyptradio.tv/Accord4.html

3- اتساع هامش الحريات الإعلامية

شهد العالم منذ مطلع التسعينات الميلادية للقرن الماضي، تسارعا ملحوظا في تطور صناعة الإعلام والاتصال. وشهدت السنوات القليلة الماضية، تجاوز مرحلة الإعلام الإلكتروني، إلى منظومة الشبكات الإلكترونية المجتمعية، التي قادتها مواقع اجتماعية مهمة كـ Facebook ، وTwitter، إضافة إلى تقنية الـ Blackberry، التي غيرت كثيرا من مفاهيم العمل الإعلامي والاتصالي، ليس التقليدي فحسب، ولكن أيضا الإلكتروني منه، الذي ازدهر خلال العقدين الماضيين[8]. وقد ألقت هذه التطورات الكبرى في مجال الإعلام والاتصال بثقلها على كثير من مخرجات العمل الإعلامي، وحالت دون قدرة الأنماط التقليدية في وزارات الإعلام في الوطن العربي، على إدارة العملية الإعلامية بالطريقة التقليدية، فلم تجد تلك الوزارات بدا من أن تمنح مزيدا من الحريات لوسائل إعلامها الرسمية، كما أن الإعلام التجاري الذي ازدهر بشكل ملحوظ، تمكن بجدارة من أن يفلت من الرقابة التقليدية للمؤسسة الرسمية، التي لم تتمكن من مواكبة التطورات المتسارعة في الفضاء الإعلامي والاتصالي. ومن هنا، تحقق لوسائل الإعلام هوامش من الحريات لم تكن مسبوقة. ومن تلك الهوامش ما تحقق بفضل التنازلات التي قدمتها المؤسسات الرسمية، إلا أن معظم تلك المساحات من الحرية انتزعتها الوسائل الجديدة انتزاعا معتمدة على ما تحقق لها من تقنيات عالية القدرة لم تعد تحدها حدود جغرافية أو سياسية.

ولأن فضاء الحريات هذا، لهم ويحتاج إلى ملئه بالمضامين والأشكال البرامجية التنافسية، فقد تقدمت القضايا والموضوعات الاجتماعية لتحتل مكانة مهمة في خارطة برامج تلك الوسائل، سيما مع التناقص الملحوظ في قدرة المؤسسات الرسمية والأهلية على مراقبة أو تقويم أو محاسبة التناول الإعلامي لتلك القضايا. وازدهرت صناعة إعلامية "موجهة" تقتات من مشكلات الأسر وأوجاعها، لصناعة مواد وأشكال برامجية إعلامية، اعتمدت على منهجيات التغطيات والإثارة، وابتعدت، في كثير من الحالات، عن المعالجة المهنية المدروسة.

4- ظهور الشبكات الاجتماعية الإلكترونية المتقدمة

لقد أصبح الإعلام الإلكتروني بشبكاته الاجتماعية يشهد تناميًا ملحوظاً، خلال السنوات الأخيرة، مما دفع الباحثين والمختصين إلى بذل الجهود العلمية المنظمة لمعرفة آثاره السلبية والإيجابية على الأسرة العربية. فالإنترنت ساعدت على تنمية مهارات استخدام الحاسب الآلي لدى الأطفال وتحسين قدراتهم في الحصول على المعلومات، والأفكار التي يحتاجون إليها مما ساعد في تنمية مهارات البحث والاستفسار والتفكير النقدي المنطقي. كما أتاحت لهم بيئة متقدمة للاتصال مع الآخرين تساعد في اتصال الطفل بأقرانه سواء في البلد ذاته أو خارج النطاق الجغرافي الذي يعيش فيه مما أوجد بيئة تفاعلية متقدمة. وأكثر المخاطر التي تكتنف الإعلام

---

[8] انظر في مفاهيم الإعلام الجديد وتطوراته:
- فاطمة حسين عواد، الإعلام الفضائي، عمان، دار أسامة، 2009م
- محمود عبد الله، الإعلام وإشكاليات العولمة، عمان، دار أسامة، 2010م

الإلكتروني الموجه للأسرة وللطفل تتمثل في سطوة المستثمرين وشركات الإنتاج والبث العالمية، التي في معرض سعيها لتحقيق الأرباح السنوية لا تعير اهتماما، بالتأكيد، للمعايير أو المقاييس الاجتماعية والثقافية للكثير من المجتمعات ا المستهلكة للعمل الإعلامي[9]. ويسعى عدد من الأطفال للاستخدام المكثف لشبكة الإنترنت، فيعرضون تساؤلاتهم مباشرة على الخبراء والمتخصصين في مختلف الموضوعات، مما مكّنهم من تنمية القدرات الذاتية في مواجهة المشكلات اليومية، وفتح أمامهم آفاقا رحبة لمناقشة ما يتعرضون له من أصناف العنف والاضطهاد مع مرجعيات متعددة عبر الشبكة قد لا يدركها جيل الآباء والأمهات، وقد لا يجيدون التعامل معها. والإنترنت، من هنا، تنمي قدرات الأطفال على التعلم الفردي وتكسبهم مهارات البحث والتجريب والاستنتاج الإبداعي، عبر دعم قدراتهم على التفكير السليم من خلال ما تستخدمه الإنترنت من أساليب منطقية في حفظ المعلومات واسترجاعها. ويعد الاندماج بين وسائل الاتصال وهو ما اصطلح على تسميته باسم الملتيميديا Multimedia أو الوسائط المتعددة، من المنتجات الرقمية المعاصرة التي حظيت في وقت قصير باهتمام الأطفال واقتنائهم لها، حيث جمعت تطبيقات الحاسوب المفيدة والممتعة بكل قدراتها في تخزين واسترجاع المعلومات بأشكال متعددة تشمل النصوص والأصوات والرسومات والصور الثابتة والمتحركة، إضافة إلى عرض هذه المعلومات بطريقة تفاعلية يكون للمستخدم فيها فرصة كبيرة للتحكم [10].

غير أن هذه الوسائل الجديدة للإعلام، لا تخلو من المخاطر الكبرى، سيما على فئة الأطفال والشباب اليافعين. وبالتالي ينتاب كثير من المراقبين خوفا من عواقب الإنترنت وشبكاتها الاجتماعية على واقع الأسرة العربية. إن الخوف من الإنترنت، في رأيي مشروع جدا، في الوقت الراهن الذي تسارعت فيه سطوة التقنية مع تأخر ملحوظ في أطر استخدامها معرفيا وفكريا. ولمواجهة هذا الخوف المشروع، قد نحتاج إلى "إشاعة ثقافة التعامل الآمن مع الإنترنت داخل البيت وبين أفراد الأسرة". والحلول، في رأيي، ثلاثة، هي: الأول، سلطوي سيادي للأب والأم ومن في حكمهما، يقوم على فرض أنماط من الرقابة التقنية على أجهزة الأبناء، ومتابعة "كل" المواقع التي يدخلونها والرسائل التي يتلقونها أو يبعثون بها. وهناك برامج حاسوبية متقدمة تتيح هذا الأسلوب من الرقابة، تبدأ بـــ "القائمة الخضراء" للمواقع التي يُسمح للأبناء بدخولها، وتنتهي ببرامج التجسس المباشر وتسجيل كل تفاعلات الأبناء مع الإنترنت، ومن ثم فرض سلسلة من العقوبات الصارمة على الأبناء الذين "يتورطون" فيما لا تقبله أسرهم من التعامل مع الشبكة الإلكترونية. الثاني، وقائي مباشر، عبر تخصيص مكان

9- أيمن محمد حبيب، تأثير الشبكات والقنوات الفضائية التي تستقبلها مناطق الخليج العربي على تطور الخدمات الإخبارية في التلفزيون السعودي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة، 1997م.

وانظر، أيضا: عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2008.

[10] - تومس بيرك و ماكسويل ليمان ، تقنيات الاتصال وتدفق المعلومات ، ترجمه حشمة محمد علي ، الرياض ، جامعة الملك سعود، الرياض، 1993 م ، ص 120

عام داخل المترل يستخدمه كل أفراد الأسرة. ولهذا الأسلوب عوائد إيجابية كثيرة على المستويات التربوية والثقافية والأسرية، غير أن عوائده غير مجدية لدى الأسر التي يستخدم أبناؤها أجهزة محمولة صغيرة، كالهواتف النقالة، موصولة بالإنترنت، أو بالشبكات الرقمية الخاصة. الثالث، متطور وفعال، يقوم على تنمية الوازع الذاتي عند الأطفال والشباب تجاه كل ما هو ضار في التعامل مع الإنترنت. ويتطلب هذا الخيار مهارة عالية لدى الأسرة، في كيفية تشكيل ذلك الوازع الذاتي بطريقة علمية ومهنية صحيحة. وقليل من الأسر في عالمنا العربي من يمكنها تحقيق ذلك. فمن بين إستراتيجيات الإقناع الممكنة هنا، "الحوار المنظم" مع الأبناء حول الإنترنت، وشرح ما يحتاجون إليه، والإجابة عن أسئلتهم تجاهها، وتوضيح ما تتوافر عليه الشبكة من مخاطر ثقافية واجتماعية، وإهداء الأبناء مطبوعات ومواد إلكترونية مصممة باحترافية عالية للتوعية بمشكلات الإنترنت والأساليب الأمثل للتعامل معها.. ولا بأس أيضا من إرسال رسائل توعوية غير مباشرة على عناوينهم الإلكترونية الخاصة. والتأكيد على الأبناء بأكثر من وسيلة وأسلوب، بأهمية العيش في كنف أسرة، والتواصل الطبيعي بين جميع عناصرها ونبذ الوحدة والانعزالية. الأمل، إذا، معقود على برامج توعوية، ترفع من قدرة الأبناء على حماية أنفسهم من مخاطر الإنترنت، فإن لم تكن الأسرة قادرة على تحقيق ذلك، انتقلت الولاية فيه إلى المجتمع بمؤسساته الرسمية والأهلية ذات العلاقة.

ثالثا: مقتضيات العمل الإعلامي المهني لمعالجة قضايا العنف الأسري

تقتضي الطبيعة الإعلامية العمل وفق عدد من المعايير والأعراف المهنية التي يمكنها دعم وظيفة الإعلام المجتمعية، وتمكينه من أداء تلك الوظيفة في إطار من المسؤولية الاجتماعية. وتشير الملاحظة المتخصصة لواقع تناول وسائل الإعلام العربية لهذه القضايا إلى عدد من الخلاصات من أهمها:

1- ضرورة ترسيخ مفهوم العنف وبيان كينونته

يبدوا أن ثمة إشكالية لدى الجمهور العربي العريض في تصور مفهوم العنف الأسري. إذ ليس كل عنف أسري مفهوم بالضرورة لدى أفراد الأسرة العربية، حيث تتداخل بعض أنماط العنف الأسري سواء تجاه المرأة أو الأطفال مع مفاهيم متقادمة للدور الأبوي من ناحية وربما لقواعد التربية التقليدية من ناحية أخرى. ويقود هذا الفهم الناقص لما هو عنف وما ليس عنفا، للتداخل بين ما يجب معالجته، وما يمكن التسليم به. ومن هنا، يبدو أن وسائل الإعلام العربية، لا زالت بحاجة كبيرة لتعرف الجمهور العربي بحقيقة العنف الأسري، وأنواعه، وأنماطه، وعواقبه على الأسرة والمجتمع. ويمكن فهم العنف ضد الأطفال على أساس أنه ممارسة العنف أو الضغط أو القوة في هضم حقوق الطفل والاعتداء جنسيا أو جسديا أو نفسيا. وهو الألم الذي يصيب الطفل فيترك عليه أثراً جسمانيا أو نفسياً يدوم بعد الطفولة. وهناك عوامل بيئية تساعد على إيجاد الاضطهاد وممارسته ومنها، الإدمان في العائلة، والمربي المضطهد في طفولته، والاعتلال النفسي لدى المربي، وضعف الوازع

الديني والقيم الحميدة. وتتلخص أعراض الاضطهاد الجسدي في ضعف الثقة بالنفس أو ضعف الشخصية، وتبني إحدى الآيات الدفاعية (العنف ، التطرف ، الانسحاب)، وصعوبة في تحديد الواقع، والخوف من كشف حقيقة شخصيته، وعدم القدرة على التعبير عن الحب والحنان، والاعتقاد بأن وحشاً في الداخل سوف ينفجر يوماً ما، والشعور بالخجل والتأنيب ولوم النفس، والشعور فجأة بالغضب والعصبية، والشعور بعدم الأحقية وتجنب المنافسة. كما تتلخص أعراض الاضطهاد الجنسي في الخوف من الجنس، مع الرغبة الشديدة في ممارسة الجنس باستمرار، والخوف من الجنس الآخر، وعدم القدرة على العيش مع زوج أو زوجة وممارسة حياة أسرية، والخوف من العاطفة، وحب التملك للطرف الثاني، واختيار زملاء منطوين أو منسحبين، واختيار شريك مضطهد، والشك المستمر بالآخرين بالذات في القضايا الجنسية تجاه الأطفال. أما الاضطهاد النفسي فأهم مظاهره الخوف من الرفض والهجران، والخوف من الارتباط بعلاقة حميمة، والخوف من التعبير عن الحاجة، والشعور بالخجل ولوم النفس على تصرفات كانت للوالدين، والشعور بنوبة غضب مفاجأة ودافعة للعنف، والشعور بعدم القيمة وتجنب التحديات والمنافسات، والشعور بالذنب لعدم تحقيق توقعات أو توقعات الآخرين، والشعور بالرهبة أو العدوانية تجاه من يكون بالسلطة، وصعوبة في التعبير عن الحب والحنان، وإخفاء الشعور الحقيقي تجاه الناس والأشياء، وعدم القدرة على المحافظة على علاقات مستمرة، واختيار شريك مضطهد، والرغبة بالكمالية، وشعور قهري بعمل الصحيح دائماً، والإدمان[11].

ولذلك يطلب من وسائل الإعلام أن تواجه قضايا العنف الأسري من المربع الأول بمعنى تحديد العنف الأسري وبيان هيئته وكينونته وأنماطه وعواقبه الوخيمة على الفرد والأسرة والمجتمع، كمرحلة أولى في مجال المعالجة التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام.

2- الحد من استيراد العنف

يلاحظ المراقبون للواقع الإعلامي العربي المعاصر أن ثمة وسائل وقنوات إعلامية عربية تستورد العنف بعدة أشكال برامجية لتعيد بثه على الجمهور العربي، إما من غير إدراك حقيقي لسلبياته وإشكالاته التربوية والاجتماعية والثقافية، أو لغلبة المقاصد الربحية وطغيانها على غايات بعض القوات العربية ومقاصدها. ذلك أن وسائل الإعلام المعاصرة في الوطن العربي، وفي معرض سعيها الحثيث للرفع من شعبيتها وجماهيريتها، باتت تستقدم قوالب ومضامين جاهزة تتسم في نسبة عالية منها بمضامين العنف والإثارة بالقدر الذي أصبحت معه هذه البرامج والمضامين سمة غالبة في بعض التجارب الإعلامية العربية. كما أن تلك الأعمال المستوردة تتوافر في غالب الأحيان على مستويات إنتاج متقدمة جداً تستطيع من خلالها تكوين قاعدة جماهيرية واسعة تستحوذ على اهتمام شرائح متعددة من المجتمع العربي الشاب. وفي هذه الحالة تدل الملاحظة العلمية على أن محاولات الإعلام العربي لمواجهة العنف الأسري في الوطن العربي تصطدم مهنياً وجماهيرياً بهذا الكم الهائل من البرامج

[11] http://www.facebook.com/group.php?gid=110536907573#!/topic.php?uid=110536907573&topic=13819

المستوردة التي تضعف، في نهاية المطاف، قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة وتقديم البديل الإعلامي المجتمعي الفعال.

3- الحذر من ترسيخ الصور النمطية السلبية

إن عددا من وسائل الإعلام العربية، ذاتها، تساهم في ترسيخ صورة نمطية سلبية عن المرأة العربية تحديدا، كما تساهم في ترسيخ أنماط من السلوك غير السوي تجاه المرأة والأطفال داخل الأسرة، وذلك من خلال إنتاج مواد وبرامج إعلامية سلبية تجاه المرأة أو الطفل. فقد حذرت دراسة أعدتها إيناس أبو يوسف عضو لجنة الإعلام بالمجلس القومي للمرأة من أن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية تكرس للعنف ضد المرأة وترسم صورة ذهنية دونية لها. وحذرت كذلك من تركيز الدراما على مظاهر العنف ضد المرأة باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للصراع في الأعمال الدرامية.[12] وذكرت الباحثة في دراستها التي أجرتها خلال الفترة من أبريل 2005 حتى فبراير 2008م، أن الخطاب الإعلامي يركز على العنف الأسري المعنوي أكثر من العنف الأسري الجسدي. وتمثلت قضايا العنف الأسري المعنوي في إهانة الزوج لزوجته والتعنت في الطلاق ثم قسوة أفراد الأسرة على الفتيات وسوء معاملتهن ثم الخيانة الزوجية وتصوير المرأة كزوجة مستبدة، وأنها غالبا هي المسئولة الوحيدة عن الفشل الأسري، وتتردد عبارات في سياق العمل الدرامي تصب في هذا الاتجاه.

4- الحذر من تعميم الحالات الفردية

نظراً للغياب الملحوظ للرؤى الإستراتيجية لمعالجة وسائل الإعلام للعنف الأسري في الوطن العربي، فإن غالب تناول الوسائل لهذه القضايا يتم من خلال تقديم حالات فردية بأساليب متعددة قد تصل في بعض الحالات إلى الشكل الدرامي التراجيدي الذي يرتكز على المبالغة وإثارة العواطف. وعلى الرغم من أهمية هذا التناول، إلا أنه يقصر دون عرض المشكلة بحجمها الطبيعي في المجتمع. إذ لا يمكن للحالات الفردية التعبير عن الظواهر المجتمعية أو الإحاطة بالمشكلات التي يواجهها الناس، كما أنها لا تعبر عن الحجم الحقيقي للمشكلة. وعوضاً عن ذلك ينبغي على وسائل الإعلام، في معرض معالجتها لقضايا العنف الأسري في الوطن العربي، أن تبسط العرض للجمهور عبر تقديم القضايا بأحجامها الطبيعية مدعومة بالبيانات والإحصاءات والأرقام الحقيقية التي تعبر عن حجم المشكلة ومدى تأثيرها في النسيج الاجتماعي العربي وعواقبها الوخيمة على الأجيال العربية الناشئة.

[12] http://www.apatop.com/article.php?cat=6&article=4227

5- عدم المبالغة في المداخل العاطفية للتغطية أو المعالجة

يمكن أن نصف عدداً كبيراً من أنماط تناول الإعلام العربي لقضايا العنف الأسري على أساس أنه نوع من "الاتجار" والمضاربة في سوق الإعلام بمصائب الناس ومشكلاتهم. إن الملاحظ أن معظم المواد التي يقدمها الإعلام العربي إما مواد ترفيهية، أو مواد عنف وإثارة. وإذا ما كانت البرامج الترفيهية وبرامج العنف واضحة المعالم والمقاصد غالباً، فإن وسائل الإعلام العربية في معرض توجهها الكبير للإثارة الإعلامية على حساب العمل المهني الرصين لا تستنكف أن تجعل العنف الأسري أحد أهم مواد ومحتويات الإثارة التي تنتهجها لشد اهتمام الجماهير ورفع مستوى التعرض، وليس بالضرورة لمعالجة المشكلة ومواجهة الظاهرة. ونستدل على هذا الطرح من خلال استقرائنا للعديد من الحالات التي عرضها الإعلام العربي وأثارت ضجة إعلامية كبرى وتداولتها مواقع الإنترنت وتناقلها الناس في المجالس والمنتديات الخاصة. وهي حالات باتت واضحة وتختلف من مجتمع عربي لآخر، غير أن تناول الإعلام لها لم يتعد حدود الإثارة الإعلامية دون أن ينتج دوافع نفسيه واجتماعية عميقة لدى الجمهور العربي تساعد في إحداث تغيير ما لمواجهة العنف الأسري في الوطن العربي.

6- التوعية القانونية

يدعم الرؤية التي تقول بأن مجمل التناول الإعلامي العربي لقضايا وموضوعات العنف الأسري إنما تسير دون رؤية علاجية إستراتيجية، أن الإعلام العربي مقصر إلى حد كبير، كما يبدو، في تعريف الجمهور العربي وتوعيته بالأطر القانونية التي تحكم قضايا وموضوعات العنف الأسري. ويعني ذلك أن أحد أفراد الأسرة في ما لو تعرض لنمط من أنماط العنف الأسري فإنه قد يواجه عائقين كبيرين يحولان دون أن يتوجه هو لإنصاف ذاته. فقد لا يعرف، ابتداء، أنه قد وقع ضحية لعنف أسري ربما في ظل نمط عيش تقليدي يخلط بين أساليب التربية التقليدية والاعتداء على الأبناء ومن في حكمهم. ثم لأنه لو شعر بموقفه هذا، فإنه قد يعجز عن تصور حقوقه القانونية ووسائل الحصول عليها. فلو افترضنا أن طفلا ما ممن وقع ضحية لشكل من أشكال العنف الأسري كان قد تعرض لمادة إعلامية عربية عاطفية عرضت مأساة طفل آخر وقع ضحية للعنف، فإن هذه الخبرة الإعلامية لدى الطفل قد لا تساعده على معرفة حقوقه القانونية ووسائل الحصول عليها، لكنها، في أفضل الحالات، قد تستثير مشاعره المأساوية وتزيد منها دون أن تسعفه في اتخاذ الموقف الأنسب والأصح في مواجهه هذا العنف والتخلص منه.

7- التخطيط الإستراتيجي ووضوح الرؤية

لا يمكن لوسائل الإعلام أن تقدم شيئاً مفيداً في مواجهة قضايا العنف الأسري ما لم يكن لديها استراتيجيات اجتماعيات واضحة وخطط مرحلية متطورة. ومن المؤسف أن مجمل العمل الإعلامي العربي يسير دون خطط مفصلة واضحة، خصوصا في مجال العمل الاجتماعي. إن معظم الجهود العربية الإعلامية التي تناقش قضايا

وموضوعات العنف الأسري لا تتجاوز تقديم بعض الحلقات في البرامج التلفزيونية أو الإذاعية وبعض التحقيقات والمقالات الصحفية أو الأعمال الدرامية العاطفية. غير أن الحاجة الفعلية هي لقيام العمل الإعلامية في مجال معالجة قضايا العنف الأسري على أسس إستراتيجية تتكامل فيها وسائل الإعلام مع بعضها البعض من جانب ومن جانب آخر مع بقية مؤسسات المجتمع وفعالياته المعنية بهذا الأمر سواء منها المؤسسات الرسمية أو المدنية [13]

8- دعم الكوادر المتخصصة

يواجه الإعلام العربي المعاصر مشكلة كبرى تتمثل في النقص الحاد في الكوادر الإعلامية المتخصصة التي يمكنها معالجة القضايا والموضوعات الخاصة التي يحتاجها المجتمع العربي. ولأن قضايا العنف الأسري من القضايا المهمة جداً والمتخصصة جداً وتحتاج إلى كوادر مؤهلة في مجالات عدة من بينها علم النفس وعلم النفس الاجتماعي والتربية والاجتماع، فإن وسائل الإعلام العربية تقصر في معظم الحالات عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمعالجة هذه القضايا والموضوعات. إن السائد في الممارسة الإعلامية العربية أن ثمة إعلاميين يعملون في الوسائل من ذوي التخصصات المشاعة الذين يتناولون تارة موضوعات سياسية وفي أحيان أخرى اقتصادية أو اجتماعية، وهكذا دون اعتبار لأهمية التخصص النوعي إلا فيما قل من الوسائل الإعلامية العربية. ومن البدهي أن هذا السلوك التنظيمي الإعلامي لمعظم الوسائل يؤدي بالنهاية بالبرامج الإعلامية التي تنتجها أن تنحو منحى التغطيات والتناولات العامة، وربما المثيرة، لكنها تقصر كثيراً عن أن تقدم حلولا منطقية لمعالجة المشكلة ومواجهتها.

9- التوظيف الحذر للإعلام الجديد

في الوقت الذي واجه الإعلام العربي التقليدي إشكالات كبرى في قدرته على معالجة ظواهر إعلامية متخصصة معقدة على نحو العنف الأسري، استطاع الإعلام الجديد أن يقدم بديلاً جديراً بالعناية والتقدير. فلقد تكاثرت على شبكة الإنترنت المواقع المتخصصة في قضايا العنف الأسري، كما أنشئت العديد من الصفحات المتخصصة في هذا الشأن في المواقع الاجتماعية على نحو Face Book و Twitter. إضافة إلى ذلك، أنشأت أعداد كبيرة من المجموعات الإلكترونية Groups التي أتاحت بيئة رحبة لانضمام العديد من الأعضاء[14]. وتحقق البيئة الإعلامية الجديدة في مجال معالجة قضايا العنف الأسري تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ويبدوا أن

---

[13] يمكن الإشارة هنا إلى بعض المحاولات الإعلامية التي حاولت تقديم خدمات نوعية للجمهور العربي في هذا المجال ومن أمثلة هذه المحاولات برنامج "أحمر بالخط العريض" الذي طرح بمجموعة من مظاهر العنف الأسري وناقشها نقاشاً علاجياً مقبولاً وكذلك البرنامج الإذاعي "البيئة في رادبو أرابسك إضافة إلى تناول عدد من المجلات والصحف العربية لقضايا العنف الأسري بمستويات مختلفة من القدرة على تجاوز مجرد الطرح الإخباري إلى المعالجة الإعلامية.

[14] تدل محاولة واحدة للبحث عبر أحد محركات البحث على شبكة الإنترنت عن جملة "العنف الأسري" على عدد ضخم من المواقع والمنتديات والمجموعات الإلكترونية، التي تتوافر على آلاف الأعضاء المشتركين من الوطن العربي.

لهذا التقدم أسباباً ودوافع واضحة لعل من أهمها إتاحتها للتواصل المجتمعي للمعنيين بهذه القضايا دون إثارة قضاياهم وموضوعاتهم علناً في وسائل الإعلام التقليدية، إذ تتيح وسائل الإعلام الجديدة قدرا عالياً من التحكم في شكل ومحتوى الرسالة بما يحقق أهداف وتطلعات المعنيين بقضايا العنف الأسري مباشرة وبخاصة أفراد الأسر الضحايا لهذا العنف، وهو الأمر الذي لا تتيحه لهم وسائل الإعلام التقليدية بالضرورة. كما أن قدرة وسائل الإعلام الجديدة على إتاحتها لعرض القضايا والموضوعات بسرية تامة عبر الأسماء المستعارة مثلاً يرفع من شعبيتها لدى العناصر الواقعة تحت وطأة العنف الأسري التي قد تعجز عن التعبير عن موقفها المشكل في وسائل الإعلام التقليدية لما تفرضه الأسرة العربية التقليدية من قيود على حراك أعضائها.

10- التنبه لإشكالية تداخل الفني مع الموضوعي

مع افتراض أن لدى مجموعة الإعلاميين العرب رغبة وقدرة تخصصية على معالجة قضايا العنف الأسري في وسائل الإعلام، فإن ثمة إشكالات مهنية تواجه هذه الرغبة والقدرة لتحول دون فاعليتها. ومن أبرز هذه الإشكالات تداخل المعالجة الفنية لظاهرة العنف الأسري مع الحقيقة الاجتماعية لها. فعندما ينقل الإعلام المشكلة نقلاً موضوعياً يشعر الإعلاميون غالباً بأن المادة غير جذابة، بالقدر الذي قد تؤثر معه على شعبية وجماهيرية وسيلتهم الإعلامية، فيلجؤون عادة إلى توظيف عدد من العناصر الفنية المشوقة والمثيرة. ومن هنا، تتغير أبعاد المشكلة الحقيقية للعنف الأسري الذي تتناوله وسيلة الإعلام. ويواجه الجمهور العربي، في هذه الحالة، اختلافا بين ما تقدمه الوسيلة وما يواجهه المجتمع في أرض الواقع من مشكلات. ومن هنا، تتدنى قدرة وسائل الإعلام على المعالجة المهنية لقضايا العنف الأسري، حيث تطغى على رسالتها النزعة المادية لرفع مستوى شعبيتها وجماهيريتها على حساب الموضوعية والمهنية.

11- وضوح الفروق بين التشهير والمعالجة

يواجه الإعلام العربي إشكالات كبرى في معرض تناوله لقضايا العنف الأسري من حيث ما هو إعلامي مهني علاجي لمشكلة العنف، وما هو مجرد تشهير بعناصر مجتمعية لا أكثر. ويقع العديد من ضحايا العنف الأسري في الوطن العربي ضحايا لعنف إعلامي آخر يتمثل في التشهير بهم وفضح آلامهم وأحزانهم على الملأ دون أن يجنون من وراء ذلك أو يجني المجتمع فوائد ذات قيمة من جراء تناول الوسائل للموقف المشكل داخل الأسر العربية. ومن هنا، تتزايد المناداة داخل الأسر العربية بأن تكف وسائل الإعلام عن ملاحقة أفرادها، وعن تقديمهم للرأي العام بطريقة غير مهنية، وربما غير أخلاقية. ويدعم من هذه الإشكاليات تدني البنية التنظيمية، وضعف القوانين التي تحكم العلاقة بين الناس ووسائل الإعلام، مما يجعل الأمر عرضة لكثير من الاجتهادات داخل المؤسسات المختلفة ابتداء من مؤسسة الأسرة ذاتها وانتهاء بالمؤسسة القانونية والقضائية التي قد تصل إليها حالات كثيرة من الدعاوى التي تقدمها أسر عربية ضد وسائل الإعلام.

12- إشكالية الإعلام الاجتماعي المتخصص

نظراً لما تحققه مجالات متعددة في الحياة العربية المعاصرة من عوائد مهمة لوسائل الإعلام، فإن هذه المجالات تحظى باهتمام الممولين العرب، وكذلك الإعلاميين، لإنشاء وسائل إعلامية متخصصة فيها. ويتقدم تلك المجالات بالتأكيد المجالات الرياضية والسياسية والاقتصادية التي تزخر أقمار البث التلفزيوني العربية بقنوات متخصصة فيها. غير أن القضايا الاجتماعية ونظراً لعدم قدرتها على تحقيق المكاسب المادية أو المعنوية التي تستهدفها المشروعات الإعلامية المعاصرة، لا تجد طريقها للقنوات المتخصصة. كما أن الأمر ذاته يجري على البرامج المتخصصة في القنوات العامة العربية، حيث تقل تلك البرامج في وسائل الإعلام العربية. وقد يكون مما قاد لذلك غياب النظرة الموضوعية المهنية في الإعلام العربي، وغلبة سيطرة النزعة المادية على جل الممارسات في معرض سعي تلك الوسائل لجني مزيد من الأرباح دون الاهتمام بالضرورة بسلم أولويات المجتمع ذاته.

الخاتمة

يبدو أنه من غير الممكن في العصر الحديث النظر للأشياء والحكم عليها بمعزل عن واقع الإعلام والاتصال الذي تطور تطورا كبيرا بالقدر الذي لا يكاد معه يخلو منزل من عدد من وسائل الإعلام والاتصال المتقدمة. ومع الوجود المحسوس لتلك الوسائل، ينبغي الإيمان بأن ثمة وجود آخر غير محسوس، يتمثل في ما يمكن أن يقود إليه استهلاك الوسائل من تكوين للاتجاهات والسلوكيات داخل الأسرة وخارجها. ولا يهم هنا، إن كان استهلاك الوسائل معتمدا على قوتها، أو مستندا إلى خيارات الناس. فالحقيقة المجردة اليوم، هي أن ثمة استهلاك يحدث لأي من المضامين التي تبثها قنوات الاتصال والإعلام. وعندما يتعلق الأمر بقضايا وموضوعات العنف الأسري، فإن جمهور وسائل الإعلام يقع في شرك كبير، حيث تتداخل جل المتغيرات التي تتحكم في عملية التلقي تلك، مما يمكن أن ينتج عنه آثار متنوعة تختلف من شخص إلى آخر. كما أن قراءة وفهم مضامين العنف الأسري تختلف، أيضا، لدى الناس حسب متغيرات عملية التعرض السابق الإشارة إليها في هذه الورقة. ومن هنا، لا يمكن، أبدا، معرفة ردود الفعل المترتبة على تناول وسائل الإعلام لقضايا العنف الأسري وموضوعاته. غير أنه من غير الممكن أيضا، القول بعدم التناول، ذلك أن الإعلام يقوم أساسا على المعلومة، وتمثل الأحداث المجتمعية أحد أهم مضامين وأشكال المحتوى في وسائل الإعلام والاتصال.

من هنا، يمكن الجزم بأنه من غير الممكن إخفاء الحقائق في عصر الثورة المعلوماتية وسرعة تدفق المعلومات. كما أنه من المفيد أن تتبنى وسائل الإعلام تناول قضايا العنف الأسري بمنهجية تقويمية علاجية دون الاقتصار على مجرد التغطيات الإخبارية للأحداث، وأن يراعي المعنيون بشؤون الأسرة العربية، والقائمون على وسائل الإعلام العربية عدة اعتبارات أخلاقية ومهنية تتمثل فيما يلي:

1- أن يدرك الإعلاميون أنهم يؤدون رسالة اجتماعية مهمة، وأن دورهم لا يقتصر على نقل أخبار العنف الأسري وتغطيتها، ولكنهم يحملون مسؤولون مهنية لتوعية الأسرة العربية وتعريفها بأدوارها وحقوقها وواجباتها تجاه أفرادها وتجاه المجتمع.

2- لا بد في العمل الإعلامي المهني من أن تكون النزعة الأخلاقية "أولوية" في عمل الإعلام في معرض تناوله لقضايا وموضوعات العنف الأسري، انطلاقا من حقيقة أن الإعلامي الحقيقي هو من يقدم رسالة هادفة في المقام الأول. ولذا، يجب عدم تقديم "الأنا" الوسائلية، أو سعي الإعلام لرفع سقف التعرض والجماهيرية وجني الأرباح دون اعتبارات أخلاقية.

3- أن يتم تناول وسائل الإعلام لقضايا العنف الأسري برصانة ومهنية عالية بعيدا عن التسرع والتسطيح في النقل. فلابد من التركيز على حقيقة أن العنف الأسري بكافة أشكاله يعد سلوكا مرفوضا وشاذا، وأنه يتقاطع مع كثير من الحقوق والواجبات، وتؤطره أطر قانونية وتنظيمية، تمثل مرجعيات مهمة لمن وقع ضحية لشكل من أشكال العنف الأسري.

4- أن تنأى وسائل الإعلام عن أسلوب العمل التجاري؛ أي الإفادة من أوجاع الناس ومآسيهم، لزيادة الدخل، وأن تتجه لمعالجة المشكلات المجتمعية مستوحية في سبيل ذلك مسؤوليتها الاجتماعية.

5- أن تدعو وسائل الإعلام العربية لصياغة مذكرات تفاهم بينها وبين مجمل المؤسسات المجتمعية المعنية بشؤون الأسرة والطفولة في الوطن العربي، تستهدف تحديد الغايات، والرؤى المجتمعية تجاه قضايا وموضوعات العنف الأسري، وتسعى لعلاجها بشكل موحد وبأسلوب تكاملي، انطلاقا من أن وسائل الإعلام لا يمكنها مواجهة الظواهر الاجتماعية منفردة دون التعاون الكامل بين جميع المؤسسات المجتمعية المعنية.

6- أن يسير العمل الإعلامي العربي، في معرض مواجهته لظاهرة العنف الأسري، على أساس من التخطيط الإستراتيجي، وأن يسعى لتقويم أدائه في هذا الجانب، بما يحقق تطلعات المجتمعات العربية، ويساهم في دعم برامج ومشروعات التنمية الشاملة.

7- أن تسعى المؤسسات المجتمعية المعنية بشؤون الأسرة والطفل إلى تطوير قدراتها في مجال الإعلام، عبر برامجها الخاصة، ومن خلال التعاون مع المؤسسات الإعلامية في الوطن العربي، لتفعيل العمل الإعلامي والاتصالي، ودعم قدرات تلك المؤسسات على تحقيق أهدافها وغاياتها المجتمعية.